الأمن الإنساني في التنمية والسياسة الدولية

Human security in development and international politics

أ.م.د.أحمد عبيس الفتلاوي

نبذة عن الباحث :
استاذ القانون الدولي الانساني المساعد . تدريسي في كلية القانون جامعة الكوفة .

جبر ياسين لفته

نبذة عن الباحث :
طالب دراسات عليا .

Summary

Human security is not intended in any way to undermine the sovereignty of the state but on the contrary it is not possible to achieve only through effective state institutions and can trace the roots of the concept of human security in the Universal Declaration of Human Rights of 1948, as it focused on establishing some rules to ensure human rights and how to protect them and through which the achievement of human security was followed by then a number of initiatives, Ltd. put forward the idea that human security, but he did not have great resonance and influential role to put the concept on the agenda of international relations where first appeared psychology theory in 1966, a Canadian origin under individual security name followed after that at the beginning of the seventies a group of committees that conducted

in the preparation of numerous reports, including the group the Club of Rome, and the Independent Commission for International Development, and the Independent Commission on disarmament and security issues, as these committees confirmed in preparing their reports on the importance of achieving human security, as well as monitor the situation of individuals from all over the world from poverty and pollution and lack of job security in the workplace and then focus the problems of individuals.

But the real contribution to the emergence of this concept came through the Human Development Report 2004 issued by the United Nations Development Programme, which addressed, particularly in the second quarter from two important areas: The first is freedom from want, and the other is the freedom from fear, which was confirmed by the Secretary General of the United Nations Former Kofi Annan in his report of the United Nations, issued in 2000, entitled (we humans) where the report included human security from a broad perspective it includes human rights, good governance, access to education, health care and opportunities for each individual for the purpose of achieving his ambitions, all in order to reduce poverty and to achieve economic growth and suit the aspirations of human beings.

There are two approaches competing human security emerged through international practices in Japanese and Canadian initiatives first The vision, a Japanese wide, based on the original version, which had been approved by the United Nations Development Program and summed up with the words "freedom from want" human security almost is to ensure the basic needs of the human being and economic, health and food, social and environmental, which is reflected directly to the Commission on Human Security Report for the year 2003, and activities funded by the Japanese Fund for Human Security, which focused on trade, health care and education issues and fundamental freedoms as well as the study of conflict situations.

The Fund has paid attention to projects such as food security for farmers in East Timor or health security in Tajikistan, The second initiative, a Canadian it may see less extensive than the Japanese vision is more closely related to human security network and logo basic "freedom from fear", as it represents a human security mainly to get rid of the use of force, violence or the threat of them from people's daily lives.

مقدمة

ان مصطلح الأمن[١] الإنساني لم يُعرف ، الّا في وقت متأخر بالمقارنة مع الأمن العسكري ، إذ ظهر لأول مرة خلال التقرير السنوي الذي أعده ونشره برنامج الامم المتحدة الانمائي لعام ١٩٩٤ [٢].

يعالج مفهوم الأمن الإنساني مسائل واهتمامات تناولتها بشكل مباشر الوسائل المبتكرة لضمان الأمن بالمعنى التقليدي فهو يتناول المخاوف الامنية من منظور جديد مما قد يؤدي الى بروز اولويات اخرى، فمثلا تشمل منهجية الأمن الإنساني قضايا الاسلحة الصغيرة والألغام المضادة للأفراد ، فضلاً عن قضايا نزع الاسلحة التقليدية . والأمن الإنساني لا يهدف بأي حال من الاحوال الى تقويض سيادة الدولة بل على العكس فمن غير الممكن تحقيقه الا من خلال مؤسسات الدولة الفعالة [٣] ويمكن تتبع جذور مفهوم الأمن الإنساني في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ إذ ركز على ارساء بعض القواعد الكفيلة بحقوق الإنسان وكيفية حمايتها والتي من خلالها يتم تحقيق الأمن الإنساني تلاها بعد ذلك عدد من المبادرات المحدودة لطرح فكرة هذا الأمن الإنساني الا انه لم يكن لديها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم على اجندة العلاقات الدولية حيث ظهرت لأول مرة نظرية سيكولوجية في العام ١٩٦٦ وهي كندية المنشأ تحت اسم الأمن الفردي تلاها بعد ذلك في بداية السبعينات مجموعة من اللجان التي قامت في اعداد العديد من التقارير ومنها جماعة نادي روما ، واللجنة المستقلة للتنمية الدولية ، واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الامنية ، إذ اكدت تلك اللجان في إعداد تقاريرها على اهمية تحقيق أمن الإنسان ، فضلا عن متابعة اوضاع الافراد في كافة انحاء العالم من فقر وتلوث وغياب الأمن الوظيفي في مجال العمل ومن ثم تركيز الاهتمام بمشاكل الافراد [٤].

الا ان الاسهام الحقيقي لظهور هذا المفهوم جاءت من خلال تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي تناول وبالذات في الفصل الثاني منه مجالين مهمين: الاول هو الحرية من الحاجة والاخر هو الحرية من الخوف ، وهو الامر الذي اكده الامين العام للأمم المتحدة الاسبق كوفي عنان في تقريره للأمم المتحدة والصادر عام ٢٠٠٠ والمعنون (نحن البشر) حيث تضمن التقرير امن الإنسان من منظور واسع فهو

يشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد وامكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية واتاحة الفرص لكل فرد لغرض تحقيق طموحاته ، كل ذلك من اجل الحد من الفقر وتحقيق نمو اقتصادي يتلائم وتطلعات البشر[٥] .

وتوجد نظرتان متنافستان للأمن البشري برزتا من خلال الممارسات الدولية تمثلتا في المبادرتين اليابانية والكندية فالرؤية الأولى وهي اليابانية واسعة ، وترتكز على الصيغة الأصلية التي قرها برنامج الأمم المتحدة التنموي وتتلخص بعبارة " التحرر من العوز " والأمن البشري يتمثل تقريبا في تأمين الحاجات الأساسية للإنسان كالحاجات الاقتصادية والصحية والغذائية والاجتماعية والبيئية ، وهو ما عكسه بصورة مباشرة تقرير لجنة الأمن البشري لسنة ٢٠٠٣ والأنشطة الممولة من قبل الصندوق الياباني للأمن البشري الذي ركز على مسائل التجارة والرعاية الصحية والتربية والحريات الأساسية فضلا عن دراسة حالات النزاعات .

لقد اولى الصندوق اهتماماً بمشاريع مثل الأمن الغذائي للمزارعين في شرق تيمور أو الأمن الصحي في طاجكستان ، أما المبادرة الثانية وهي الكندية فلها رؤية أقل اتساعا من الرؤية اليابانية فهي أكثر ارتباطا بشبكة الأمن البشري وشعارها الأساسي " التحرر من الخوف " ، اذ يمثل الأمن البشري أساسا للتخلص من إستعمال القوة والعنف أو التهديد بهما من حياة الناس اليومية [٦] .

فما هي ابعاد الأمن الإنساني على صعيد التنمية والسياسة الدولية ؟ و كيف تنظر الدول إلى هذه الابعاد خصوصا وانها توزعت بين مبادرتين الأولى يابانية وتركز على الجناب التنموي والثانية كندية وتركز على الجانب السياسي ، وللإجابة عن هذه الاسئلة سنقسم خطة البحث على ما هو آت:

المبحث الأول: البعد التنموي (الرؤية اليابانية)

المطلب الأول: الأمن الإنساني من منظور اليابان :

المطلب الثاني: المساعدات التنموية اليابانية والأمن الإنساني

المبحث الثاني: البعد السياسي (الرؤية الكندية)

المطلب الأول: حماية المدنيين و تحقيق الأمن العام

المطلب الثاني: تطوير مهام حفظ السلام منع النزاعات

المطلب الثالث: تحقيق الحكم الرشيد والمحاسبة

خاتمة

هوامش

قائمة بالمصادر

المبحث الأول: البعد التنموي (الرؤية اليابانية)

سيركز المبحث الأول على رؤية اليابان لأجل تحقيق الأمن الانساني، والمرتكز اساسا على البعد التنموي وفي مطلبين الأول نتعرض فيه إلى مفهوم الامن الانساني من منظور اليابان، فيما سيركز المطلب الثاني على فهم الجانب العملي للمساعدات الخارجية اليابانية كركيزة لتحقيق الأمن الانساني.

المطلب الأول: الأمن الإنساني من منظور اليابان :

لقد تبنت اليابان مفهوم الأمن الإنساني ، في عهد رئيس الوزراء الياباني الأسبق كيوزي أوباتشي في عام ١٩٩٨ ، عند زيارته لبعض البلدان الاسيوية عقب الأزمة المالية التي حلت بالمنطقة عام ١٩٩٧ ، وخلال زيارته طرح مفهوم الأمن الإنساني كعنصر رئيسي في سياسة اليابان الخارجية فجاء في خطابه " انه في الأخطار التي تهدد البقاء البشري في القرن الحادي والعشرين ، فان هنالك حاجة لتبني اقتراب جديد يتحول معه القرن الحادي والعشرين الى قرن يجعل من الانسان محور الاهتمام " [٧] .

وحسب وجهة الحكومة اليابانية فإن الأمن الإنساني يشكل محورا مهما من أفكار التنسيق الدولي في القرن الحادي والعشرين، داعية في الوقت نفسه لبذل الجهود بشان اوضاع البشر وتجعله منه قرناً ينصب الاهتمام فيه حول البشر ، وتعتبر الحكومة اليابانية أن تشجيع فكرة الأمن الإنساني يجب أن ينال اهتمام الأطراف بها والمتمثلة بالحكومات والمنظمات الدولية وحتى منظمات المجتمع المدني حتى ينال مفهوم الإنساني اهتماما على مستوى العالم [٨].

ان رؤية اليابان لمفهوم الأمن الإنساني يركز بالأساس على عنصرين مهمين وهما : حماية الأفراد وتمكينهم في الحصول على احتياجاتهم الضرورية مستقبلاً ، ويجب أن لا تتحمل الدولة وحدها عبء تمكين الأفراد من الاحتياجات الأساسية، بل يجب اسهام المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ، في خلق بيئة إجتماعية آمنة يستطيع من خلالها الأفراد من ممارسة الخيارات الممنوحة لهم بمعزل عن ما يحتاجون اليه مستقبلا [٩] .

اذ ان العديد من المشاكل التي تعد سببا مهما للتأثير على الأمن الإنساني والتي تأتي عبر الحدود ، لا يمكن لأي دولة أن تحل تلك المشاكل بمفردها ، بل يتطلب الأمر مساهمة المجتمع الدولي بذلك ولأن المشاكل تمس حياة البشر بصورة مباشرة يتطلب الأمر أيضا اسهام المجتمع المدني متمثلا بالمنظمات ، من خلال تظافر الجهود والتنسيق بين الحكومات والمنظمات الدولية والتعاون بينها وبين نشاطات المجتمع المدني من أجل التعامل الأمثل مع هذه المشاكل [١٠].

لقد لجأت اليابان من خلال تبنيها لمفهوم الأمن الإنساني الى خلق موائمة بين هذا المفهوم وطبيعة المجتمع الياباني السلمية ، اذ أكدت اليابان عدم تبنيها استعمال القوة في سبيل تحقيق الأمن الإنساني ، وهو ما نجده في المادة التاسعة من الدستور الياباني التي حظرت استخدام القوة لحل النزاعات ، حتى مع صدور قرار من البرلمان الياباني عام ١٩٩٢ ، يسمح بموجبه بإرسال قوات الدفاع الذاتي للمشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية التابعة

للأمم المتحدة ، ومشاركة القوات اليابانية في كمبوديا عام ١٩٩٢ وموزمبيق عام ١٩٩٣ وتيمور الغربية عام ٢٠٠٢ ، إلا أن مشاركتها اقتصرت على المشاركة الفنية فحسب ، لكن هذا الموقف سرعان ما تحول مع صدور القرار من البرلمان الياباني في عام ٢٠٠٢ ، بإرسال عناصر من قوات الدفاع الذاتي للمشاركة في الحرب الأمريكية البريطانية ضد العراق.

ورغم تبني اليابان لمفهوم الأمن الإنساني في الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا ، الا أن ذلك لا ينفي رغبة اليابان بممارسة دور عالمي يتناسب مع وضعها كثاني أقوى اقتصاد في العالم الى جانب تبنيها مفهوم الأمن الإنساني [١١] .

المطلب الثاني: المساعدات التنموية اليابانية والأمن الإنساني

ان المساعدات اليابانية تتجسد في نوعين وهما المساعدات الثنائية والنوع الآخر من المساعدات يتمثل باسهام دولة اليابان بالمساعدات في المنظمات الدولية والأمم المتحدة بالذات ، فالمساعدات التنموية الثنائية تكون على صور ثلاث وهي المنح والقروض واخيرا مساعدات التعاون الفني .

كانت بداية توفير المساعدات الثنائية من قبل الحكومة اليابانية وتقديمها للدول النامية من خلال مشاركتها في خطة كولومبو للتعاون الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادي عام ١٩٥٤ بغرض تسهيل التعاون الاقتصادي بين دول الكومنولث [١٢] .

وفي عام ١٩٥٥ قدمت اليابان مئة ألف دولار للتعاون الفني في اطار خطة كولمبو ، ثم بدأت اليابان في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين في تقديم منح لبعض الدول المجاورة . وفي بداية السبعينيات من القرن العشرين اتجهت اليابان لتطوير نمط مساعداتها الثنائية لتقتصر على مشروعات البنية الصناعية المرتبطة لتشمل المشاريع المرتبطة بالأفراد كالتعليم والصحة والإسكان وغيرها وصنفتها على أساس كونها مساعدات الأمن الإنساني [١٣] .

وبناءًا على احكام ميثاق المساعدات التنموية والذي تم العمل بموجبه من قبل الحكومة في دولة اليابان منذ عام ١٩٩٢ ، فان العمل بتلك المساعدات مشروط بعدة قواعد منها ما يتمثل بالحفاظ على البيئة ، ومنها ما يشمل تحقيق التنمية وكذلك مراقبة الانفاق العسكري في الدول التي تقدم اليها المساعدات ، وأيضا مسألة الانفاق على تطوير الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين [١٤] .

لقد أنشأت الحكومة اليابانية صندوق الأمن الإنساني بعد خطاب رئيس الوزراء أوبوتشي في عام ١٩٩٨ من خلال رأس مال يقدر ٥٠٠ مليون ين ياباني سنة ١٩٩٩ وأسهمت الحكومة اليابانية كذلك بتقديم ٦.٦ بليون ين عام ١٩٩٩ و ٢.٥ بليون ين وحوالي ١.٥ بليون ين أضافي عام ٢٠٠٠ وتقديم ٣ بليون ين عام ٢٠٠٣ و ٣ بليون ين عام ٢٠٠٤ وفي عام ٢٠٠٥ قدمت ٢.٧ بليون ين الى صندوق الأمن الإنساني اذ بلغ مجمل ما قدمته الحكومة اليابانية لهذا الصندوق ٢٢.٩ بليون ين حتى نهاية اذار من عام ٢٠٠٣ فأصبح أكبر صندوق ائتمان في الأمم المتحدة .

وتتركز أعمال هذا الصندوق التي يتم تنفيذها في إعادة الجنود السابقين للمجتمع من خلال تدريبهم على العمل والاستغناء إقتصاديًا عن معونة الغير في سيراليون التي عانت

من النزاعات وكان تقديم المساعدة الثنائية فيها صعبا في ذلك الحين ، فضلا عن تقديم المساعدة لأفغانستان [١٥]

واصبح الامن الانساني احد السياسات المركزية للدبلوماسية اليابانية عن طريق مساعدات التنمية الحكومية ايضا في مجال التعاون الاقتصادي وانعكست هذه السياسية على اطار المنح التي تدخل منظور الأمن الإنساني الى ميثاق مساعدات التنمية الحكومية ، اذ كانت ولا زالت الحكومة اليابانية تقوم بتقديم المساعدات على طريقة " المُنح على مستوى القاعدة " ففي عام ٢٠٠٣ أحلت الحكومة اليابانية " منح الأمن الإنساني على مستوى القاعدة التي يتم تقديمها لتلبية احتياجات المتنوعة للدول النامية " محل " المنح على مستوى القاعدة " .

و طبقا للإعلان الرسمي للحكومة اليابانية تم تقديم المساعدات من خلال منح الأمن الإنساني على مستوى القاعدة طوال عام ٢٠٠٤ إلى ١٠٧ دولة وبإجمالي المساعدات التي تم تقديمها ١٢٩ مليون ين [١٦] . ويبين التوزيع الجغرافي للمساعدات اليابانية التنموية ، ان الدول الآسيوية هي أكثر الدول تلقيا للمساعدات التنموية اليابانية ، ثم شملت المساعدات التنموية اليابانية دولا أخرى خارج القاعدة الآسيوية ، إذ بلغت المساعدات التنموية للدول الآسيوية وحدها عام ١٩٧٠ نحو ٩٨،٢٪ من إجمالي المساعدات اليابانية ، ثم بدأت النسبة بالتراجع عام ١٩٩٩ الى ٣٨٪ فقط من اجمالي المساعدات التنموية الثنائية ، وحصلت أفريقيا في نفس العام على ١٦،٥٪ ، والشرق الأوسط على ٧،٣٪ ثم تراجعت في عام ٢٠٠٠ نسبة الدول الآسيوية من المساعدات التنموية اليابانية لتصل الى ٣٥٪ من اجمالي المساعدات وتعد اليابان من أوائل دول العالم في تقديم المساعدات التنموية الثنائية [١٧] .

كذلك لا يقتصر دور اليابان في تقديم المساعدات التنموية على الدول فحسب ، بل شملت تلك المساعدات المنظمات غير الحكومية فكانت المتلقي الاكبر لها خلال عام ٢٠٠٤ ، ثم تلاها بعد ذلك الحكومات المحلية ثم الهيئات التعليمية ، وشملت المساعدات التنموية منطقة الشرق الاوسط في عام ٢٠٠٤ وازدادت عما كانت عليه في عام ٢٠٠٣ لما في ذلك اعادة اعمار كل من العراق وافغانستان واصبحت هي الاكبر في العالم ، ثم تأتي بعدها دول اسيا وامريكيا اللاتينية ، ودول افريقيا ، ودول المحيط الهادي ، ودول اوربا [١٨] .

المبحث الثاني: البعد السياسي (الرؤية الكندية)

لقد طرحت كندا رؤيتها لمفهوم الأمن الإنساني على أساس حماية الأفراد أثناء النزاعات المسلحة بالتركيز على البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني دون التركيز على الأبعاد الاقتصادية لمفهوم الأمن الإنساني ، وهو ما يخالف رؤية اليابان لمفهوم الأمن الإنساني إلا ان كندا تتفق مع دولة اليابان بعدم تبنيها فكرة ادراج الكوارث الطبيعية ضمن مفهوم الأمن الإنساني ، اذ ترى ان تلك الكوارث خارجة عن ارادة الانسان ، وتتفق الدولتان بأن العبرة في ذلك بمصدر الضرر وليس بالمتضرر ، وأول من دافع عن هذا المفهوم هو لويد اكسورثي Lioyd Axworthy وزير خارجية كندا الأسبق الذي يرى ((ان الأمن الإنساني هو طريقة بديلة لرؤية العالم ، تجعل الأفراد محور اهتمام بدلاً من التركيز على أمن الأراضي

والحكومات فقط ، وذلك من خلال الاعتماد على الاجراءات الوقائية لغرض تقليل الأخطار)) [١٩] .

ولقد اعتمدت الرؤية الكندية على جملة من المبادرات أهمها القضاء على مخاطر الألغام الأرضية المضادة للأفراد ، والكف عن استخدام تجنيد الأطفال والتنفيذ الفعلي لبرنامج تسريحهم وإعادة دمجهم في المجتمع ، فضلا عن الغاء مبدأ الحصانة الذي يحمي البعض من الوقوع تحت طائلة القانون والتشجيع على احترام القانون الدولي الإنساني وعمل المحكمة الجنائية الدولية ، كذلك مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة ، وإصلاح قطاع الأمن والنهوض بالحاكمية داخل القطاع الأمني [٢٠].

والرؤية التي تطرحها كندا لمفهوم الأمن الإنساني ترتكز على عنصرين رئيسين: الأول يتمثل بربط مفهوم الأمن الإنساني بمفهوم التدخل الدولي الإنساني ، أما الثاني فيتعلق بمفهوم بناء السلم . إذ يتجلى المفهوم الكندي للأمن الإنساني بالنسبة للعنصر الأول بالتركيز على مسالة التدخل الدولي العسكري في سبيل تحقيق الأمن الإنساني باعتباره ضرورة انسانية تتحملها الدول الكبرى في العالم ، ومن بين تلك الدول هي كندا ، اذ تتحمل مسؤولية حماية الأفراد في دول العالم في حالة حصول انتهاكات في دولهم .

ان تبرير كندا في ضرورة التدخل الدولي الإنساني بأن أي انتهاك لحقوق الأفراد يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وللقيم الإنسانية في مختلف دول العالم [٢١] أما العنصر الثاني الذي ترتكز عليه الرؤية الكندية لمفهوم الأمن الإنساني فهو بشان بذل الجهود لبناء السلم ، ففي عام ١٩٩٦ تم طرح (المبادرة الكندية لبناء السلم) من قبل الحكومة الكندية والأهداف التي ترمي اليها هذه المبادرة هي مساعدة الدول التي تخوض النزاعات المسلحة فيما بينها لتحقيق السلم من خلال ايجاد حلول وسط ، وكذلك دعم قدرات الحكومة الكندية في مشاركتها في المبادرات الرامية لتحقيق بناء السلم الدولي [٢٢] . وفي نطاق السياسة الخارجية تبنت الحكومة الكندية أجندتها الأمنية في تحقيق الأمن الإنساني ، ووضعت لذلك محاور أساسية ، تتمثل في حماية المدنيين والمشاركة في عمليات حفظ السلم والعمل على منع النزاعات ، وإيجاد آليات للحكم الرشيد والمحاسبة واخيرا تحقيق الأمن العام وهو ما سيتم البحث فيها لاحقاً [٢٣] .

المطلب الأول: حماية المدنيين و تحقيق الأمن العام

يقصد بالمدنيين : الأشخاص الذين لا يشتركون في العمليات العدائية ، أي الذين لا ينتمون الى الفئات التي تقوم بمباشرة الأعمال القتالية وهم كل من أفراد القوات المسلحة التابعة لأحد أطراف النزاع والمجموعات المسلحة والقوات المتطوعة ، وأفراد المقاومة التابعة لأحد أطراف النزاع العاملة داخل الاقليم المحتل أو خارجه ، وكل الأراضي غير المحتلة القائمين في وجه العدو [٢٤].

لقد انتهجت كندا في مجال سياستها الخارجية سياسة الدبلوماسية البارعة التي قادها وزير خارجيتها ليود اكسورثي في ادارة المفاوضات ، إذ نجح في ادارة تحالفات قوية مع دول تنظر بعين الاعتبار والاهتمام المشترك نحو حضر الألغام الأرضية المضادة للأفراد من جهة وتكوين تحالفات متميزة مع منظمات غير حكومية من جهة اخرى ، وكان الناتج هو

اظهار كندا كدولة رائدة راغبة في انهاء معاناة الإنسانية [٢٥] ، اذ لولا جهود دولة كندا في ابرام اتفاقية أوتاوا لحظر استخدام الألغام الأرضية لعام ١٩٩٧ ، لما تم النهوض بالأمن البشري على الرغم من العمل الدولي من أجل تحريم الألغام الأرضية والذي ابتدأ في أوائل التسعينيات [٢٦]. وفي عام ١٩٩٩ أعلنت كندا التأجيل النهائي لإنتاج أو المتاجرة أو تطوير الألغام الأرضية ، وكانت كندا أول دولة تصادق على معاهدة اوتاوا الدولية لحضر الألغام الأرضية فضلا عن ١٣٤ دولة أخرى صدقت على هذه المعاهدة . أيضا بادرت الحكومة الكندية بإنشاء صندوق الألغام الأرضية Landmines fund في عام ١٩٩٧ ، ومن خلاله وفر ١٠٠ مليون دولار كندي خلال فترة خمس سنوات من انشائه .

و ترتكز جهود الصندوق على مجالين مهمين هما الضغط على الدول من أجل الامتثال لاحكام المعاهدة ، وتوفير الدعم للأنشطة ذات الصلة بإزالة الألغام والتدريب على خطورة الألغام فضلا عن تقديم المساعدة لضحايا الألغام الأرضية [٢٧] .

من جانب آخر يشكل الأمن الإنساني طريقة تفكير جديدة كليا في طائفة من التحديات المعاصرة والمتمثلة بالجوع والفقر وفشل المدارس مرورا بالنزاع المسلح والتهجير والاتجار بالبشر، وبما ان هذه المسائل تتداخل فيما بينها ، فالأمن الإنساني يدعو الى تظافر الجهود القطاعية والتعاون بين أصحاب المصلحة كافة ، اذ أصبح الأمن الإنساني اليوم حاضرا بدرجة كبيرة في جداول أعمال المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية [٢٨] . وفي هذا السياق تدعو كندا ضرورة تعاون الدول وخاصة في اطار المنظمات الدولية والإقليمية بغية محاربة انتشار الارهاب الدولي ومحاكمة المسئولين عنه . وقد ظهر دور الحكومة الكندية في تمويل أنشطة الأمن الإنساني من خلال انشاء برنامج الأمن الإنساني من قبل وزارة الخارجية الكندية ، ودعم وإنشاء وتمويل المركز الاقليمي للأمن الإنساني بالمعهد الدبلوماسي الاردني[٢٩] .

وما تقدم يتضح ان ثمة تمايز وارتباط بين المبادرتين اليابانية والكندية اذ ان الرؤية اليابانية لمفهوم الأمن الإنساني قد انتهجت البعد التنموي الاقتصادي وابتعدت عن سياسة استعمال القوة والتدخل الإنساني واعتمدت المساعدات التنموية التي تمثلت بالمنح والقروض ، ومساعدات التعاون الفني ، فضلا عن المساعدات الثنائية لدول العالم ودعمها للمنظمات الدولية ، أما كندا فكانت رؤيتها في تحقيق الأمن الإنساني مختلفة عن رؤية اليابان في هذا المجال اذ تعتمد سياسة دعم عمليات التدخل الإنساني من أجل حماية الأفراد المدنيين وسعت لمنع الصراعات المسلحة أو الحد منها ، فضلا عن حفظ السلم وإيجاد آلية لتحقيق الحكم الرشيد والمحاسبة على انتهاك حقوق الانسان .

المطلب الثاني: تطوير مهام حفظ السلام و منع النزاعات

يقصد بحفظ السلام عمليات الأمم المتحدة التي تقوم بها في الميدان من خلال نشر أفراد عسكريين أو شرطة أو مدنيين تابعين للمنظمة بهدف حفظ السلم وإمكانات منع تجدد النزاع ، وازداد نشاط الأمم المتحدة في هذا المجال بعد انتهاء فترة الحرب الباردة وان عمليات حفظ السلم أصبحت تشمل مهام جديدة ، مثل حماية قوافل الاغاثة ، والإشراف على الانتخابات وإدارة الدولة مؤقتا ، فضلا عن مهام أخرى تقليدية تتمثل في مراقبة اطلاق

النار والفصل بين المتحاربين [٣٠] إلا ان الرؤية الكندية في مجال حفظ السلم تنصرف الى تطوير قدرة الأمم المتحدة ، خصوصا بعد التغيير الذي طرأ على طبيعة النزاعات والتي أصبحت تتسم بأنها صراعات داخلية النزاعات غير دولية على الأغلب ، ومعظم ضحاياها من المدنيين ، لذلك ترى كندا من جانبها مشاركة خبراء مدنيين يتولون مراقبة ومتابعة حقوق الانسان ، كذلك خبراء لحماية اللاجئين والأطفال وقوات شرطة مدنية لمتابعة وتدريب قواعد الشرطة المحلية [٣١] .

ان النسبة الأكبر من النزاعات المسلحة حاليا ناجمة عن وجود جذور ممتدة لتلك النزاعات وخاصة على النطاق الإقليمي ، إذ ان مراعاة الأبعاد الاجتماعية وجذور تلك نزاعات يحول دون تسويتها مما يؤدي لبروز نزاعات أخرى مستقبلا ، وترى كندا في هذا النطاق زيادة فاعلية الأمن الإنساني يتمثل بمنع ظهور نزاعات مسلحة من خلال اعداد برنامج عمل متكامل يعالج مراحل الصراع وجذوره [٣٢] .

المطلب الثالث: تحقيق الحكم الرشيد والمحاسبة

لقد عَرفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مفهوم الحكم الرشيد بأنه (قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي ، وضمان الأمن والنظام ، ودعم وخلق الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية ، وتوفير حد أدنى من الأمن الاجتماعي) وعرفته في موضع آخر بأنه (قدرة الحكومة على تنمية ادارة عامة كفء وفعالة)[٣٣] وقد اسهمت بعض لجان الأمم المتحدة في بلورة مفهوم الحكم الرشيد مثل لجنة بروتيلاند التي عرفت بلجنة الحكم الرشيد العالمي المنبثقة عن معاهدة استوكهولم للأمن العالمي والحكم الرشيد لعام ١٩٩١ والتي دعت لمفهوم واسع للأمن يتعامل مع تحديات التنمية والبيئة [٣٤] .

إلا ان الحكومة الكندية قد بينت مفهوم الحكم الرشيد والمحاسبة على أساس ايجاد آليات لمعاقبة المسؤولين عن انتهاك حقوق الأفراد ، وإلغاء القيود على حرية التعبير وتطوير المؤسسات الأمنية فلقد كانت الجهود التي بذلتها كندا في انشاء محكمة جنائية دولية بالتعاون مع باقي الدول الداعمة لذلك ، مما أسفر عن عقد مؤتمر دولي نتج عنه معاهدة روما ، ثم وقعت كندا على معاهدة انشاء المحكمة في عام ١٩٩٨ وفي عام ٢٠٠٠ ، أعلنت كندا عن تطبيق تشريعات داخلية لتنفيذ ما جاء في بنود المحكمة ، وفي نفس العام صدقت كندا على قانون روما الأساسي الخاص بإنشاء المحكمة ثم قامت كندا بحملة مدعومة من برنامج الأمن الإنساني التابع لوزارة الخارجية ركزت من خلالها تشجيع الدول على التصديق وتنفيذ قانون روما الأساسي ، ولقد تمثلت أهمية المحكمة بإيجاد آلية لمحاسبة مجرمي الحرب الذين قاموا بعمليات ابادة وجرائم ضد الإنسانية والذي يمثل جوهر مفهوم الأمن الإنساني [٣٥] .

الخـــاتـــمـــة

بعد أن وصلنا الى نهاية هذه الدراسة المتواضعة في موضوع بحثنا عن الأمن الإنساني على صعيد التمنية والسياسة الدولية ، لابد لنا من خاتمة لهذا البحث نستعرض فيها أهم الأستنتاجات التي ترسخت لدينا من خلال الدراسة فضلاً عن أهم المقترحات التي يمكن الانطلاق من خلالها لمعالجة موضوع الأمن الإنساني وعلى النحو التالي :

أولاً : الاستنتاجات

١- الأمن الإنساني هو مفهوم شامل متطور لايقف عند حدود دولة معينة أو اقاليم محددة ، بل يتعداه ليشمل كافة الافراد وفي جميع انحاء العالم .

٢- الأمن الإنساني هو مفهوم حديث النشأة ، لكن تمتد جذوره لتجد اساسها في العديد من الصكوك الدولية التي سبقت نشأته ، كالإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ وهذا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .

٣- يسعى الأمن الإنساني الى تعزيز احترام حقوق الانسان من خلال تركيزه على حماية الافراد من التهديدات التي يتعرضون لها والتي تمس حياتهم كالفقر ، والجوع ، وانتهاك حقوق الافراد والكوارث وغيرها .

٤- يركز الأمن الإنساني على حماية الجوهر الحيوي لجميع الافراد عبر ايجاد اليات من نشأتها تعزيز الحريات الاساسية وتلبية الاحتياجات الضرورية لجميع البشر .

٥- يختلف الأمن الإنساني عن مفهوم الأمن التقليدي للدول في كون الاخير يركز اهتمامه بالدفاع عن أمن الدولة ، وكيانها الداخلي والخارجي من الاخطار التي تهدد وجودها وبقائها ، فوفقاً لمنظور الأمن التقليدي لا سبيل غير استخدام القوة العسكرية بينما الأمن الإنساني محور اهتمامه هو الفرد وكيفية صون كرامته ومحاربة التهديدات التي يتعرض لها . ولكن كلا المفهومين يكمل بعضهما الاخر ولايمكن الاستغناء عن احدهما .

٦- إن التنمية البشرية المستدامة والحكم الرشيد وسيادة القانون هي مفاهيم تتوائم مع مفهوم الأمن الإنساني لتحقيق الرفاهية للأفراد وتمكينهم من الوصول لحاجاتهم الاساسية .

٧- إن التحديات التي تواجه الأمن الإنساني هي تحديات خطيرة تتعلق بمستقبل الافراد لا تستطيع الدول وخصوصاً النامية والفقيرة في مواجهتها بمفردها كالإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والصراعات المسلحة الداخلية والدولية والتي تمس حياة المدنيين .

٨- سعت بعض الدول لتبني مفهوم الأمن الإنساني كدولة اليابان التي ركزت اساساً على البعد التنموي او الاقتصادي من خلال المساعدات التنموية التي قدمتها دولة اليابان للعديد من الدول النامية في اسيا وافريقيا ومن خلال برنامج المساعدات اليابانية التنموية . أما دولة كندا فقد ركزت اهتمامها على

البعد السياسي من خلال تركيزها على حماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة والحروب .

٩- ان هدف الأمن الإنساني هو الحفاظ على قوة الدولة وكيانها ، ولا يسعى لتقويض قدراتها العسكرية بل على العكس فكلما كانت الدولة تتبع اسلوب الديمقراطية والعدالة فان ذلك يؤدي لتعزيز ثقة الافراد بها الامر الذي ينعكس إيجابياً على سلوك الافراد وبالتالي انعدام الجريمة والاضطرابات داخل الدولة مما يعزز نشاط الأمن الإنساني في احترام حقوق الانسان والحد من الفقر والجوع والبطالة .

المقترحات

١- ضرورة اسهام منظمات المجتمع المدني والحكومات داخل الدول في تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية التي هي من اولويات مفهوم الأمن الإنساني .

٢- حث الحكومة العراقية على دعم شبكة الحماية الاجتماعية من خلال اتباع استراتيجية معينة يتم من خلالها تقديم إلاعانات للفئات المشمولة حصراً والقضاء على اي ظاهرة فساد ممكن حصولها داخل تلك المؤسسة للحد من ظاهرة الفقر والبطالة داخل المجتمع العراقي .

٣- دعوة الدول العربية على توحيد الجهود الاقليمية بأنشاء شبكة للأمن الانساني على غرار المبادرة التي قامت بها بعض الدول مثل كندا والنرويج وسويسرا والدول التي انضمت لها لاحقا تعنى برسم سياسة مشتركة للأمن الانساني في المنطقة العربية .

٤- ضرورة قيام الحكومة العراقية بنشر ثقافة الأمن الإنساني على مستوى المؤسسات التعليمية والتربوية وكذلك المؤسسات العسكرية من خلال اقامة ندوات ومؤتمرات بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الاخرى .

٥- ضرورة قيام الامم المتحدة باتخاذ اصلاحات داخل اجهزتها المعنية بنشر ثقافة مفهوم الأمن الإنساني على ان تكون هذه الاصلاحات جدية تتناسب مع اهمية هذا المفهوم على المستوى العالمي .

٦- حث حكومات الدول على تبني مفاهيم المسائلة والحكم الرشيد في انظمتها الحاكمة كذلك العمل على توفير تنمية بشرية مستدامة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والثقافي تلبي طموحات الافراد داخل دولهم .

٧- دعوة الدول لدعم وتحسين الانظمة البيئية في بلدانهم والحد من مسببات التلوث البيئي لضمان امن الافراد البيئي خصوصاً بعد تفشي الكثير من الامراض الخطيرة التي اودت بحياة عدد كبير من الناس نتيجة انعدام الامن البيئي.

الهوامش

(١) مصطلح أمن في اللغة ورد المعنى الأمن وهو الأمان والأمانة أي بمعنى امنت فأنا آمن ، وأمنتُ غيري اي من الأمنْ والأمان ويرد الأمن بمعنى الخوف [١].ويقصد به أيضاً أمان اي وثق به ..... فهو آمن وكذلك يقال (امن على مالة عند فلان تأميناً)[١].وفي لسان العرب لأبن منظور وردت الإشارة الية بمعنى الأمن فهو نقيض الخوف أي أمن فلان يأمن امناً واماناً فهو أمين ويراد به ايضاً (الأمان والأمانة أي بمعنى (آمنْ) من باب فهَم وسَلمَ واماناً (آمنة) فهو (آمنْ) و(أمنهُ) غيره من(الأمن والأمان) . انظر: ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين الافريقي ،لسان العرب ، ،ط٣،ج(١٣)،بيروت ،١٩٩٢.

اما في اللغة الاجنبية ومنها الانكليزية فالأمن له مصطلحات وهي (security) يعني السلامة وهو مرادف لمصطلح(safety) والأمان (safeness) والمعنى العام الوارد فيها يتلخص بما ياتي فهو التحرر من الخطر سواء أكان يخص امرا ما فيه نزاع مسلح وما يعنيه من الحماية والحراسة والضمان والسلامة او في اوقات السلم كالاستقرار وعدم الاذى والعنف والمهاجمة والتهديد. انظر:

Legal dictionary . the freed ictionary . / com / secure .

[2]UNDP " Human Development Report 1994 " UNDP , New uork oxford , oxford university press , 1994 . p22 .

[٣](ولفانج اماديوس برلهارت . وماركبروبيت ، الأمن الإنساني دور القطاع الخاص في تعزيز امن الافراد ، سلسلة محاضرات الامارات ، ط١ ، تصدر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص٥-٦ .

[٤](الحكم والاهداف التنموية للالفيه ، ورقة عمل لمجموعة الحد من الفقر ، مكتب سياسة التنمية ، برنامج الامم المتحدة ، نيويورك الولايات المتحدة ، اذار ٢٠٠٣ .

(٢)تقرير الامين العام للامم المتحدة لعام ٢٠٠٠ ، نحن البشر ، منشور على الشبكة الدولية الانترنيت وعلى الرابط www.un.org

(١) كيت كراوز ، الأمن البشري في العالم العربي كيف يبدو الى ملاحظ خارجي ، مصدر سابق ، ص ٧٣ .

(1) Keizo Obuchi , << pening Remark sataninte // actual dialogue on Buiding Asia tomorrow >> 2 Dc. 1998 www.mofa.go.jp/ human security .

(2) The trust fund for human security (for the " human –centred 2 st century) ,2003 , ministry of foreign affairs of Japan , united nation information center , Tokyo) pp.6-7 .

(1)keizo obuchi , op . cit .

(٢) كينسي هاماساكي ، نظرية الأمن الإنساني في القانون الدولي المعاصر (مع اشارة خاصة لدور اليابان) مصدر سابق ، ص ٣٤٧ .

(١) خديجة عرفة محمد أمين ، مصدر سابق ، ص ١٢٠ .

(2) Japans Official Development Assistance annual

Report 1999 , (Japan ministry of foreign affairs , 2000), p 169-170 .

(٣) خديجة عرفة محمد أمين ، مصدر سابق ، ص ١٢٣ -١٢٤ .

(2) Fukushima Akiko . official development Assistance (ODA)

as a Japanese foreign policy tool" in inoquchi Takashi and Purnendra jain (eds) Japanese foreign policy today : A Reader (London , PALGRAVE ,2000) , P 164 .

(١) كينسي هاماساكي ، مصدر سابق ، ص ٣٥٠-٣٥١ .

(١) كينسي هاماساكي ، مصدر سابق ، ص ٣٩٣ -٣٩٥ .

(٢) خديجة عرفة محمد أمين ، مصدر سابق ، ص ١٢٤-١٢٥ .

(٣) كينسي هاماساكي ، مصدر سابق ، ص ٣٩٥ .

(1) Lioyd Axworthy, << human security : safety for people in a

changing world >> www.cpdsindia.org/global human security / changing world ,htm .

(٢) كيت كراوز ، مصدر سابق ، ص ٧٢ .

(1) Building a safe world ,Canada world view ,issue 7 spring 2000 ,pp4-9 .

(2) www.human security.gc.ca

(3) Canada human security agenda , www.defait-maeci.gc.ca/foregin p/ human security .

(١) لقد ورد تعريف المدني في بروتوكول جنيف الأول لعام ١٩٧٧ وفي المادة ٥٠ منه بأنه (أي شخص لا ينتمي الى فئة من فئات الأشخاص المشار اليهم في الفقرات الفرعية (١ و ٢ و ٣ و ٦) من المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة والخاصة بأسرى الحرب ، والمادة ٤٣١ من هذا البروتوكول .

(٢) د. أحمد عبيس نعمة الفتلاوي ، مشكلة الأسلحة التقليدية بين جهود المجتمع الدولي والقانون الدولي العام ، مصدر سابق ، ص ٣٧٦ .

(٣) كيت كراوز، مصدر سابق ، ص ٧٣ .

(١) خديجة عرفة محمد أمين ، مصدر سابق ، ص ١٤٠ .

(٢) د. عبير بسيوني رضوان ، الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية ، مع اضاءة حول مكانته في الاسلام ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .

(٣) خديجة عرفة محمد أمين ، مصدر سابق ، ص ١٤٤ .

(٢) د. حسن نافعة ، اصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للنظام الدولي ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، الدوحة ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧٣ .

(٣) خديجة عرفة محمد أمين ، مصدر سابق ، ص ١٤١ .

(١)خديجة عرفة محمد أمين ، المصدر نفسه ، ص ١٤١ .

(٢) أ . د. مصطفى كامل السيد ، الحكم الرشيد والتنمية في أفريقيا (دراسة تحليلية لمبادرة النيباد) ، جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية : مشروع دعم التكامل الأفريقي ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٨ .

(٣) عثمان حسن محمد عربي ، مصدر سابق ، ص ١٠ .

(١) خديجة عرفة محمد أمين ، مصدر سابق ، ص ١٤٣ .

المصادر :

المصادر باللغة العربية

١. ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين الافريقي ،لسان العرب ، ،ط٣،ج(١٣) ، بيروت ،١٩٩٢.

٢. اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ بشأن أسرى الحرب.

٣. أحمد عبيس الفتلاوي ، مشكلة الاسلحة التقليدية بين جهود المجتمع الدولي والقانون الدولي العام ، مكتبة زين الحقوقية ، الادبية ، بيروت ، ٢٠١٣ .

٤. البروتوكول الاضافي الأول لعام ١٩٧٧..

٥. تقرير الامين العام للامم المتحدة لعام ٢٠٠٠ ، نحن البشر ، منشور على الشبكة الدولية الانترنيت وعلى الرابط www.un.org

٦. خديجة عرفة، مفهوم قضايا الأمن الإنساني وتحديات الاصلاح في القرن الحادي والعشرين، بحث منشور على شبكة الامارات نيوز، قسم الدراسات، على الشبكة الدولية الانترنت، على الرابط:http://www.emasc.com/content.asp?contentId=2630

٧. عبير بسيوني رمضان ، الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١١ . (٢) د. حسن نافعة ، اصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للنظام الدولي ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، الدوحة ، ط١ ، ٢٠٠٩.

٨. كيت كراوز، الأمن البشري في الوطن العربي: كيف يبدو الى ملاحظ خارجي، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي للامن الإنساني في الدول العربية المنعقد خلال الفترة من ١٤-١٥ آذار، عمان، ٢٠٠٥.

٩. كينسي هاماساكي ، نظرية الانساني في القانون الدولي المعاصر (مع اشارة خاصة لدور اليابان) ، أطروحة دكتوراه في القانون العام ، مقدمة الى مجلس كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٨ .

١٠. لحكم والاهداف التنموية للالفيه ، ورقة عمل لمجموعة الحد من الفقر ، مكتب سياسته التنمية ، برنامج الامم المتحدة ، نيويورك الولايات المتحدة ، اذار ٢٠٠٣ .

١١. مصطفى كامل السيد ، الحكم الرشيد والتنمية في أفريقيا (دراسة تحليلية لمبادرة النيباد) ، جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية : مشروع دعم التكامل الأفريقي ، ط١ ، ٢٠٠٥ .

١٢. ولفانج اماديوس برلهارت . وماركبروبيت ، الأمن الإنساني دور القطاع الخاص في تعزيز امن الافراد ، سلسلة محاضرات الامارات ، ط١ ، تصدر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٩ .

References by foreign language

1. As a Japanese foreign policy tool" in inoquchi Takashi and Purnendra jain (eds) Japanese foreign policy today : A Reader (London , PALGRAVE ,2000) , P 164 .

2. Asia tomorrow >> 2 Dc. 1998 www.mofa.go.jp/ human security .
3. Canada human security agenda , www.defait-maeci.gc.ca/foregin p/ human security .

4. -centred 2 st century) ,2003 , ministry of foreign affairs of Japan , united nation information center , Tokyo) pp.6-7 .

5. Japans Official Development Assistance annual Fukushima Akiko . official development Assistance (ODA)

6. Keizo Obuchi , << pening Remark sataninte // actual dialogue on Buiding Keizoobuchi, <<pening Remark satanintellectualDilogue on Buiding Asia tomorrow>>, 2 Dc. 1998. www.mofa.gojp/humansecurity

7. Legal dictionary . the freed ictionary . / com / secure .

8. Lioyd Axworthy, << human security : safety for people in a Report 1999 , (Japan ministry of foreign affairs , 2000), p 169-170 .

9. The trust fund for human security (for the " human UNDP " Human Development Report 1994 " UNDP , New uork oxford , oxford university press , 1994 . p22 .

10. www.human security.gc.ca